الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/NGO/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 November 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية ومواجهة التحديات الراهنة"

بيان مقدم من الطائفة البهائية الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2012/1.

11-60898 (A) 151211 151211

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يُعترف على نطاق واسع بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في النهوض بالتنمية الزراعية والريفية وضمان الأمن الغذائي. وتلتزم الدول الأعضاء بإتاحة فرص متكافئة للمرأة الريفية للحصول على الموارد الإنتاجية والوصول إلى الأسواق، اعترافا بدورها الفاعل في التنمية الريفية والزراعية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فما زالت المرأة الريفية تعاني من انخفاض الدخل ومن ندرة الحصول على خدمات التعليم والصحة والأمن الوظيفي المحدود والحقوق المحدودة في الأراضي والإرث. وتُركت احتياجاتها ومساهماتها مرارا وتكرارا على هامش سياسات التنمية واعتبارات الميزانية. وإضافة إلى أنماط التمييز الراسخة وممارسات التنمية غير المستدامة، يزيد تغير المناخ والعنف ضد المرأة العبء الذي يثقل كاهل المرأة وأسرتها.

وبالنظر إلى وضع المرأة الريفية في السياق العام، يتجلى أنه ليس سوى عرَض من أعراض نظام اجتماعي يتسم بعدم الإنصاف والعنف وانعدام الأمن. وعلى هذا الأساس، يجب أن تتجاوز الرؤية بشأن تمكين المرأة إفساح المجال لمشاركة المرأة في المجتمع في النظام الاجتماعي الحالي، إذ لا يكفي ذلك لإنهاء تهميش سكان الريف وأنماط التمييز الراسخة ضد المرأة. فتمكين المرأة يقتضي إجراء تغييرات عميقة في عقول الناس وقلوبهم وفي هياكل المجتمع ذاتها. ويبدأ ذلك بإدراك أن المساواة بين المرأة والرجل تمثل أكثر من مجرد حالة مرغوب فيها يجب تحقيقها من أجل المصلحة العامة: فهي بعد من أبعاد الواقع الإنساني. ويتساوى الرجل والمرأة أساسا في الجوانب التي تخول الإنسان صفة الإنسانية. إذن، فليس الهدف المنشود مجرد تمكين المرأة للنهوض بالزراعة والحياة الريفية؛ وإنما أن تشارك المرأة الرجل مشاركة تامة في إقامة نظام اجتماعي جديد. ورغم تهميش المرأة في الأطر الاقتصادية والإنمائية الحالية، فإنها ليست ضحية ولا فردا من أفراد المجتمع تنقصه الموارد. وفي الواقع، تمثل المرأة أكبر مصدر للإمكانيات غير المستغلة في الجهود العالمية للقضاء على الفقر والنهوض بالازدهار الجماعي.

فكيف يمكن إذن أن نتصور تمكين المرأة بطريقة تبدأ بتغيير النظام الاقتصادي الحالي ووضع المرأة الريفية؟ إننا نعرض ثلاثة اعتبارات تتناول إمكانية الحصول على المعارف وطبيعة المشاركة التامة وأهمية استكشاف ترتيبات اقتصادية متنوعة.

أولا، لكل إنسان الحق في الحصول على المعارف. ومع ذلك، فإن أنماط توليد المعارف ونشرها في النظام العالمي الحالي تقسم العالم إلى منتجين ومستخدمين للمعارف. وتترتب على ذلك آثار عميقة في نوعية وشرعية التعليم والتكنولوجيا وصنع القرار والحوكمة. فعلى سبيل المثال، رغم أن معظم الأعمال الزراعية في البلدان النامية تضطلع بها

نساء ذوات دخل منخفض، فما زال الرجال يقومون بالدرجة الأولى بصياغة التكنولوجيات الزراعية واستخدامها. ومن التحديات الرئيسية كيفية تعزيز قدرة المرأة على تحديد الاحتياجات التكنولوجية وخلق التكنولوجيات وتطويعها في ضوء الاحتياجات الاجتماعية والقيود المتعلقة بالموارد. ومن شأن إصلاح التدفق الحالي للمعارف – من الشمال إلى الجنوب ومن الحضر إلى الريف ومن الرجل إلى المرأة – تخليص التنمية من مفاهيم التحديث الضيقة.

ثانيا، من شأن إتاحة إمكانية الحصول على المعارف أن تشجع المشاركة المجدية والمستنيرة في صنع القرار على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي وعلى المستويات العليا للإدارة الاجتماعية. وهكذا، رغم أن العمل الاجتماعي قد ينطوي على توفير السلع والخدمات بشكل من الأشكال، يجب أن ينصب اهتمامه الرئيسي على بناء قدرة مجموعة معينة من السكان على المشاركة في إيجاد عالم أفضل. ومن الضروري إذن أن تساعد العملية التعليمية المرتبطة ببناء قدرات النساء والفتيات في المناطق الريفية على اعتبار أنفسهن عناصر فعالة في تعلمهن، وكقوة دافعة في الجهود المستمرة الرامية إلى تطبيق المعارف من أجل تحسين أوضاعهن المادية والمعنوية والمساهمة في النهوض بمجتمعاتهن المحلية.

ثالثا، لا يستفيد سوى عدد قليل من الأفراد من زيادة تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والعمالة في إطار الهياكل والعمليات القائمة، وذلك على حساب الكثيرين. وقد أسفر ذلك عن إفقار المجتمعات الريفية واستغلال الفئات الضعيفة من السكان – لا سيما النساء والأطفال – وعن تدمير البيئة. وأدت هذه الضغوط الاقتصادية أيضا إلى اختفاء الزراعة الصغيرة النطاق والمتنوعة والمستدامة من الناحية الإيكولوجية، التي يوجد جلها في المناطق الريفية، مما أثر بدرجة كبيرة على النساء اللواتي يقمن بمعظم الأعمال. والمجتمعات المحلية التي كانت تاريخيا تفضل الرفاه الجماعي على التنافس والنزعة الفردية تحولت تدريجيا إلى مجتمعات مزعزعة الأمن. ولا يعني الإشارة إلى هذه الحقائق تقديم فكرة ساذجة عن المجتمعات المحلية بل التشديد على مختلف الترتيبات الاقتصادية التي يلزم أن يفسح لها المجال كي تتطور.

وسلطت هذه الوثيقة الأضواء على تحديات ثلاثة فحسب يلزم مواجهتها في إطار الجهود الرامية إلى تمكين المرأة الريفية. ولئن كانت هناك عدة تحديات أخرى ما زالت قائمة، فإن الطائفة البهائية الدولية تأمل أن يؤدي بحث هذه المسائل إلى زيادة بلورة المناقشات المتعلقة بدور المرأة الريفية في النهوض بتنميتها الذاتية وتنمية مجتمعها. وعلاوة على ذلك، يُعقد الأمل على أن يساعد هذا البحث في ربط هذه المسائل بالهدف الأعم، وهو تشجيع مشاركة المرأة الريفية التامة – للرجل كتفا بكتف – في إقامة نظام اجتماعي أكثر عدلا.